الصباح الاقتصادية
12
العدد 2278 - السنة الثامنة
الخميس 17 ذي الحجة 1436 - الموافق 1 اكتوبر 2015
Thursday 1 October 2015 - No.2278 - 8th Year

الكويت تحتل المرتبة السادسة في عدد المصانع بنسبة 4.6 في المئة

تقرير: 380 مليار دولار.. استثمارات الخليج بقطاع الصناعات التحويلية في 2014

قطاع صناعة المنتجات الكيماوية والبتروكيماوية يتصدر بقية القطاعات من حيث حجم الاستثمارات

كشفت بيانات «منظمة الخليج للاستشارات الصناعية» (جويك) أن القاعدة الصناعية في دول مجلس التعاون الخليجي شهدت توسعا كبيرا خلال الخمس سنوات الماضية، حيث ارتفع عدد المصانع العاملة في قطاع الصناعات التحويلية من 13035 مصنعاً في عام 2010 إلى 16292 مصنعاً في عام 2014، وبمعدل نمو تراكمي لخمسة سنوات بلغ 5.7 %، أي تمت إقامة وتشغيل 3257 مصنعا جديدا خلال هذه الفترة الوجيزة.

وأوضحت «جويك» أنه باستعراض عدد من مؤشرات التطور الصناعي في دول المجلس خلال الفترة من عام 2010 إلى 2014 نجد أن دول المجلس أولت أهمية كبرى للتنمية الصناعية، وقدمت لها جميع وسائل الدعم والتشجيع، ونتيجة لذلك فقد خطت الصناعة الخليجية خطوات كبيرة، تمثلت بصورة أساسية في التطور الذي شهدته أعداد المصانع والاستثمارات وعدد العاملين.

وبصورة موازية ارتفع رأس المال المستثمر من حوالي 222 مليار دولار أميركي في عام 2010 إلى حوالي 380 مليار دولار في عام 2014، وبمعدل نمو تراكمي للسنوات الخمس بلغ 14.4 %، حيث تم توظيف نحو 158 مليار دولار في المشروعات الصناعية التي أقيمت خلال السنوات الخمس الأخيرة، وفي إجراء بعض التوسعات في المشروعات الصناعية القائمة مسبقا.

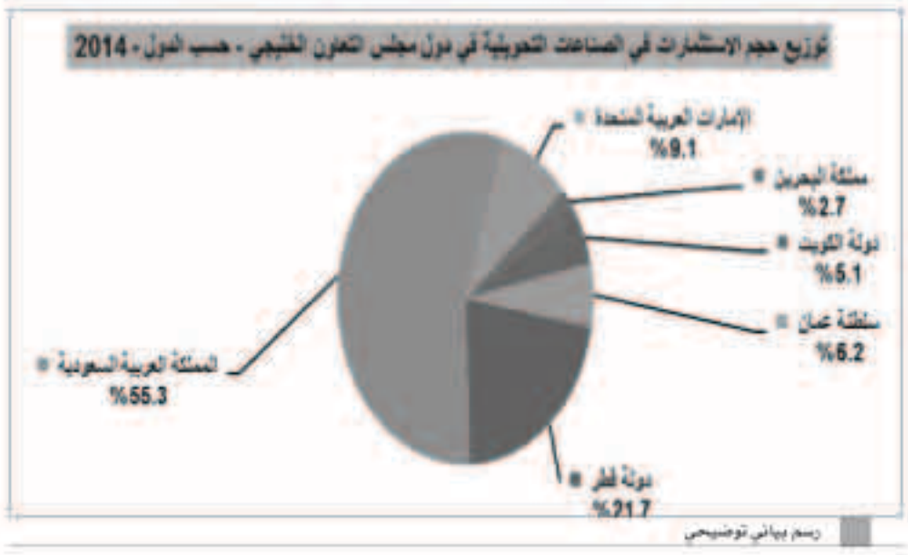

رسم بياني توضيحي

كما ارتفع عدد العمالة من حوالي 1129 الف عامل في عام 2010 إلى حوالي 1529 الف عامل في عام 2014، وبمعدل نمو تراكمي بلغ 8 %، حيث وفرت المصانع الجديدة نحو 400 الف فرصة عمل جديدة.

واشارت بيانات البوابة التفاعلية المطورة لمعلومات الأسواق الصناعية (IMIPlus) في المنظمة إلى ان قطاع الصناعات التحويلية في دول المجلس شهد نموا متسارعا، وحقل بالعديد من التطورات من زيادة في عدد المصانع، وارتفاع حجم الاستثمارات، ونمو حجم القوى العاملة في القطاع الصناعي. وقد شملت التطورات الأنشطة الصناعية كافة التي يتشكل منها قطاع الصناعات التحويلية، في طليعتها الصناعات الهيدروكربونية التي تضم صناعة التكرير والبتروكيماويات، وتسييل الغاز، وصناعة الأسمدة الكيماوية، والحديد والصلب، والصناعات الغذائية وصناعات أخرى. ويرجع ذلك إلى الاهتمام والدعم الذي يجده هذا القطاع من دول مجلس التعاون الخليجي، من خلال توفير البنية التحتية اللازمة، وإنشاء المدن الصناعية، إلى جانب إنشاء صناديق التنمية الصناعية، وتقديم عدد من الحوافز الصناعية الأخرى، وذلك نظرا للدور المهم الذي يقوم به في تحقيق الأهداف الإستراتيجية والاقتصادية لهذه الدول.

توزيع عدد المصانع

وبالنظر إلى هيكل التركيبة القطاعية للمصانع العاملة بدول المجلس بنهاية عام 2014، فإننا نجد أن قطاع صناعة منتجات المعادن الإنشائية والنقل وصناعات أخرى يتصدر بقية القطاعات من حيث عدد المصانع 4594 مصنعا، تمثل 28.2 % من إجمالي عدد المصانع العاملة، وبمعدل نمو خلال 5 سنوات بلغ 6 %، يليه قطاع صناعة المنتجات الكيماوية والبتروكيماوية 3365 مصنعا، تمثل 20.7 % من إجمالي عدد المصانع العاملة، وبمعدل نمو خلال 5 سنوات بلغ 6.2 %، يليه قطاع صناعة مواد البناء 2858 مصنعا، تمثل 17.5 % من إجمالي عدد المصانع العاملة، وبمعدل نمو خلال 5 سنوات بلغ 7.6 %، يليه قطاع صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ 1965 مصنعا، تمثل 12.1 % من إجمالي عدد المصانع العاملة، وبمعدل نمو خلال 5 سنوات بلغ 5.2 %، يليه قطاع صناعة الأثاث 1062 مصنعا، تمثل 6.5 % من إجمالي عدد المصانع العاملة، وبمعدل نمو خلال 5 سنوات بلغ 4.5 %، يليه قطاع صناعة الورق ومنتجاته والطباعة والنسخ 969 مصنعاً، تمثل 5.9 % من إجمالي عدد المصانع العاملة، وبمعدل نمو خلال 5 سنوات بلغ 3.5 %، يليه قطاع صناعة المنسوجات والملابس والجلود ومنتجاتها 730 مصنعا، تمثل 4.5 % من إجمالي عدد المصانع العاملة، وبمعدل نمو خلال 5 سنوات بلغ 1.1 %، يليه قطاع صناعة الخشب والمنتجات الخشبية عدا الأثاث 437 مصنعا، تمثل 2.7 % من إجمالي عدد المصانع العاملة، وبمعدل نمو خلال 5 سنوات بلغ 3 %، يليه قطاع صناعة المعادن الإساسية 312 مصنعا، تمثل 1.9 % من إجمالي عدد المصانع العاملة، وبمعدل نمو خلال 5 سنوات بلغ 12.8 %.توزيع عدد المصانع

حجم الاستثمارات

وبالنظر إلى هيكل التركيبة القطاعية لتوزيع حجم الاستثمارات للمصانع العاملة بدول المجلس بنهاية عام 2014، فإننا نجد أن قطاع صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ حوالي 23.8 مليار دولار، تمثل 6.2 % من إجمالي الاستثمارات في المصانع العاملة، وبمعدل نمو خلال 5 سنوات بلغ 14.8 %، يليه قطاع صناعة الورق ومنتجاته والطباعة والنسخ حوالي 5.6 مليار دولار تمثل 1.5 % من إجمالي الاستثمارات في المصانع العاملة، وبمعدل نمو خلال 5 سنوات بلغ 8 %، يليه قطاع صناعة المنسوجات والملابس والجلود ومنتجاتها حوالي 2.6 مليار دولار، تمثل 0.7 % من إجمالي الاستثمارات في المصانع العاملة، وبمعدل نمو خلال 5 سنوات بلغ 5.3 %، يليه قطاع صناعة الأثاث حوالي 1.8 مليار دولار تمثل 0.5 % من إجمالي الاستثمارات في المصانع العاملة، وبمعدل نمو خلال 5 سنوات بلغ 7 %، يليه قطاع صناعة الخشب والمنتجات الخشبية عدا الأثاث حوالي 0.7 مليار دولار، تمثل 0.2 % من إجمالي الاستثمارات في المصانع العاملة، وبمعدل نمو خلال 5 سنوات بلغ 9.8 %.

52.5 مليار دولار تمثل 13.8 % من إجمالي الاستثمارات في المصانع العاملة، وبمعدل نمو خلال 5 سنوات بلغ 11.2 %، يليه قطاع صناعة مواد البناء حوالي 37.3 مليار دولار، تمثل 9.8 % من إجمالي الاستثمارات في المصانع العاملة، وبمعدل نمو خلال 5 سنوات بلغ 13.6 %، يليه قطاع صناعة المعادن الإنشائية والنقل، وصناعات أخرى حوالي 35.7 مليار دولار، تمثل 9.4 % من إجمالي الاستثمارات في المصانع العاملة، وبمعدل نمو خلال 5 سنوات بلغ 20.4 %، يليه قطاع صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ حوالي 23.8 مليار دولار، تمثل 6.2 % من إجمالي الاستثمارات في المصانع العاملة، وبمعدل نمو خلال 5 سنوات بلغ 14.8 %، يليه قطاع صناعة الورق ومنتجاته والطباعة والنسخ حوالي 5.6 مليار دولار تمثل 1.5 % من إجمالي الاستثمارات في المصانع العاملة، وبمعدل نمو خلال 5 سنوات بلغ 8 %، يليه قطاع صناعة المنسوجات والملابس والجلود ومنتجاتها حوالي 2.6 مليار دولار، تمثل 0.7 % من إجمالي الاستثمارات في المصانع العاملة، وبمعدل نمو خلال 5 سنوات بلغ 5.3 %، يليه قطاع صناعة الأثاث حوالي 1.8 مليار دولار تمثل 0.5 % من إجمالي الاستثمارات في المصانع العاملة، وبمعدل نمو خلال 5 سنوات بلغ 7 %، يليه قطاع صناعة الخشب والمنتجات الخشبية عدا الأثاث حوالي 0.7 مليار دولار، تمثل 0.2 % من إجمالي الاستثمارات في المصانع العاملة، وبمعدل نمو خلال 5 سنوات بلغ 9.8 %.

هيكل الصناعات التحويلية حسب الدول 2014

احتلت السعودية المرتبة الأولى في عدد المصانع بنسبة 41.8 %، فيما احتلت الإمارات المرتبة الثانية بنسبة 34.5 %، بينما عُمان كانت في المرتبة الثالثة بنسبة 9.6 %، والبحرين في المرتبة الرابعة بنسبة 4.8 %، ثم قطر في المرتبة الخامسة بنسبة 4.7 %، تلتها الكويت بالمرتبة السادسة بنسبة 4.6 %.

«وربة» يطلق خدمات مصرفية جديدة عبر قنواته المصرفية الإلكترونية

هيثم التركيت

اطلق بنك وربة باقة جديدة من الخدمات المصرفية عبر الإنترنت وتطبيقاته الخاصة للهواتف الذكية التي تعمل بنظامي اندرويد وiOS، وذلك في سعيه المستمر لتعزيز تجربة العملاء المصرفية، حيث تتيح باقة الخدمات الجديدة إجراء عدد من العمليات المالية التي كانت في السابق تتطلب حضور العميل إلى أحد فروع البنك.

ويسعى بنك وربة من خلال طرحه للعديد من الخدمات الإلكترونية الجديدة دفعة واحدة وتحديث وتطوير خدمات أخرى، إلى تأكيد دوره الريادي في سوق الخدمات المصرفية الإلكترونية بما يجعلها أكثر راحة وسهولة وأهمية، حيث تمكن باقة الخدمات الإلكترونية الجديدة عميل وربة الحالي من فتح حساب توفير جديد وفتح حساب الوديعة، إضافة إلى طلب دفتر شيكات وخدمات الشيكات التي تتيح للعميل الحصول على ملخص عن دفتر الشيكات الذي بحوزته وتفاصيل عن العمليات التي قام بها، إضافة إلى الحصول على كشف حساب مفصل، وخدمة تحميل البطاقة المدنية التي تتيح للعميل الحالي تحميل صورة البطاقة وتحديث بياناته عن طريق وربة اونلاين، وكل هذه الخدمات أصبحت متاحة اليوم بكبسة زر أو لمسة واحدة على أجهزة العميل الذكية، وما عليه إلا إدخال البيانات المطلوبة يدويا دون الحاجة إلى الحضور إلى الفرع لملء الأوراق مع ضمان أعلى معايير الجودة والسرعة والأمان.

وقام بنك وربة بتطوير بعض الخدمات القائمة سابقا مثل خدمة البطاقات التي توفر للعميل ملخص عن بطاقاته الخاصة بالصرف الآلي أو البطاقات الائتمانية والاطلاع على كشف حساب البطاقات ومعرفة آخر العمليات التي اجريت بها والمبالغ المسحوبة والمتوفرة وتاريخ إجراء العمليات والتبليغ عن البطاقات المفقودة. وخدمة التحويلات التي تمكن عميل وربة من التحويل بين حساباته الخاصة أو إجراء تحويلات محلية ودولية، أو دفع فواتير الهواتف المحمولة، والاطلاع على كافة صفقات التمويل الشخصي.

وبالمناسبة قال هيثم التركيت رئيس مجموعة تكنولوجيا المعلومات في بنك وربة: «زادت تطورات العالم الرقمي الذي نعيشه اليوم من التحديات أمام البنوك بحيث بات لزاما عليها مواكبتها، وقد استطعنا في بنك وربة من خلال باقة الخدمات الجديدة مواكبة أحدث التطورات التكنولوجية في خدمة العملاء عبر منحهم فرصة إدارة حساباتهم بأنفسهم في أي وقت ومن أي مكان بأعلى مواصفات الأمان والحفاظ على سرية المعلومات، ونسعى إلى أن نكون سباقين دوما في طرح وتطوير أحدث الخدمات والمنتجات وأكثرها سهولة لضمان خدمة عملائنا على النحو الأفضل وتوظيف التكنولوجيا لتسهيل عملياتهم المصرفية عبر سعينا المتواصل لفهم ومواكبة التغير الحاصل في تصرفاتهم وتوجهاتهم التي أصبحت ملتصقة بالخدمات التي تعتمد على الإنترنت أكثر من التوجه التقليدي الذي يشترط الذهاب إلى البنك.

وأضاف التركيت «تأتي باقة الخدمات الإلكترونية الجديدة من وربة لتضاف إلى خدمات البنك المصرفية الأكثر تطورا وابتكارا، وتتميز بمرونتها بحيث تتيح للعملاء الاطلاع على تفاصيل حساباتهم الشخصية وإدارتها في أي وقت وأينما تواجدوا، حرصاً من بنك وربة على الوقت الثمين للعملاء الذين يبحثون عن الوسائل التي توفر لهم الجهد والوقت لاستغلاله في نشاطات أخرى، تم الأخذ بعين الاعتبار عوامل السرعة والأمان وفق المعايير العالمية».

وختم التركيت قائلاً: "في إطار حرص بنك وربة على التواصل مع جميع شرائح عملائه عبر وسائل التواصل الحديثة، سوف يقوم البنك بصورة مستمرة بطرح العديد من الخدمات المصرفية الجديدة والمبتكرة عبر قنواته الإلكترونية المتعددة. وتأتي هذه الخدمات بما يتناسب مع التقنيات المتطورة مع إضفاء طابع التميّز عليها وجعلها أكثر مواءمة مع حاجات السوق ومتطلبات العميل اليومية، الأمر الذي يعكس ثقة العملاء بالبنك وبالتالي الارتقاء بالتجربة المصرفية وتعزيز مكانة وربة في السوق».

وللاستفادة من باقة الخدمات الإلكترونية الجديدة والحالية على العميل تحميل التطبيقات الخاصة بالهواتف الذكية من متجر Google play و apple store، والتسجيل كمستخدم جديد في خدمة وربة اونلاين، أو زيارة موقعنا www.warbabank.com لمستخدمي هواتف وبندوز وبلاك بيري والحواسب الشخصية.

مؤشرات البورصة تهبط بسبب «المادة 122»

3.1 مليارات دينار..الخسائر السوقية في تسعة أشهر

انهت المؤشرات الكويتية جلسة، أمس الأربعاء، باللون الأحمر حيث تراجع المؤشر السعري بنسبة 0.44% عند مستوى 5725.96 نقطة، خاسرا حوالي 25.2 نقطة.

من ناحية أخرى، تراجع المؤشر الوزني عند الإقفال بنسبة 0.34% هبوطا إلى مستوى 388.4 نقطة، خاسراً 1.3 نقطة تقريبا.

كما تراجع مؤشر كويت 15 في نهاية أمس بنسبة 0.5% عند مستوى 935.06 نقطة، بخسائر تقدر بحوالي 4.7 نقطة.

وارتفعت قيمة التداولات أمس إلى 15.24 مليون دينار تقريبا (50.34 مليون دولار)، مقابل نحو 14.62 مليون دينار (48.29 مليون دولار) في الجلسة السابقة، بارتفاع تقدر نسبته بحوالي 4.2%.

أما أحجام التداول، فتراجعت أمس لتصل لحوالي 121.17 مليون سهم، مقابل نحو 134.4 مليون سهم تقريبا بالجلسة الماضية، بانخفاض بلغت نسبته 9.8% تقريبا.

وبلغ عدد صفقات أمس 2951 صفقة، مقابل 3245 صفقة في الجلسة الماضية.

وقال مدير شركة مينا للاستشارات المالية والاقتصادية- عدنان الدليمي، إن جلسة أمس انقسمت إلى قسمين، الأول متحفظ وتراجع طفيف جدا قريب من مستوى الافتتاح والسيولة متدنية والنشاط ضعيف، والقسم الثاني عند الساعة 11 حيث الضغوط البيعية القوية والتراجعات القوية المفاجئة مع سيولة بيعية قوية وضغوط على الأسهم القيادية.

وأضاف: «التداولات أمس كانت تترقب حكم المحكمة الدستورية بخصوص المادة 122 من قانون أسواق المال، وكذلك الإقفالات الربعية للفصل الثالث، وصدر الحكم بتأجيل البت في الطعن حتى 21 أكتوبر لأسباب إدارية لعدم اكتمال هيئة المحكمة، وجاء القرار مُخيبا وعلى غير المتوقع، وبالتالي حصلت العمليات البيعية بعد صدور القرار، مما أثر أيضا بشكل سلبي على الإقفالات التي كان من الممكن أن تكون أفضل لولا التأجيل».

انتهت التسعة أشهر الأولى من عام 2015، لتشهد تراجعا جماعيا في أداء المؤشرات الكويتية الثلاثة، حيث انخفض المؤشر السعري للبورصة بنهاية الفترة بنسبة 12.39% تقريبا، بإقفاله عند مستوى 5725.96 نقطة خاسراً نحو 810 نقاط، حيث كان إقفاله في نهاية 2014 عند مستوى 6535.72 نقطة.

على الجانب الآخر، تراجع المؤشر الوزني للبورصة بنهاية التسعة أشهر الأولى من العام الجاري بنسبة 11.5% تقريبا، محققا خسائر بلغت نحو 50.5 نقطة، وذلك بعد أن أنهى آخر جلسات الفترة عند مستوى 388.4 نقطة، مقابل 438.88 نقطة مستوى إقفاله نهاية العام الماضي.

وبالنسبة لمؤشر (كويت 15)، فقد أنهى تعاملات التسعة أشهر الأولى من 2015 عند مستوى 935.06 نقطة، خاسراً حوالي 124.9 نقطة، مقارنة بمستوى إقفاله نهاية العام الماضي عند النقطة 1059.95، ما يعني أنه حقق تراجعا خلال تلك الفترة بحوالي 11.8%.

تجدر الإشارة إلى أن جلسات التسعة أشهر الأولى من العام الجاري بلغ عددها 186 جلسة، ارتفع المؤشر السعري في 82 جلسة منها، وتراجع في 102 جلسة، واستقر في جلستين، بينما ارتفع المؤشر الوزني في 96 جلسة، وتراجع في 89 أخرى، واستقر في واحدة، أما مؤشر كويت 15، فقد تطابق مع المؤشر الوزني في الجلسات تماما.

وتراجعت مؤشرات البورصة الثلاثة بنهاية الربع الثالث من العام الجاري، مقارنة بالربع السابق مباشرة، حيث انخفض السعري بنسبة 7.7% تقريبا، وتراجع الوزني بحوالي 7.5%، كما سجل مؤشر كويت 15 تراجعا فاقت نسبته الـ8% بقليل.

وعلى المستوى الشهري، وبنهاية سبتمبر، تباين أداء المؤشرات، حيث تراجع السعري بنسبة 1.63% خاسرا 94.6 نقطة، بينما ارتفع كل من الوزني وكويت 15 بنسبة بلغت 0.79% و1.73% على الترتيب.

1.85 مليار دينار قيمة تداولات البورصة في تسعة أشهر

وخلال 186 جلسة، هي عمر تداولات البورصة الكويتية في التسعة أشهر الأولى من 2015، بلغ حجم التداولات الإجمالي 20.97 مليار سهم تقريباً، جاءت من خلال تنفيذ نحو 459.47 الف صفقة، حققت قيمة تداول بحوالي 1.85 مليار دينار (6.11 مليار دولار).

وبحسبة بسيطة، فإن متوسط الكميات المتداولة في الجلسة الواحدة من جلسات التسعة أشهر الأولى من العام الجاري بلغ 112.76 مليون سهم تقريباً، فيما بلغ متوسط عدد الصفقات للجلسة حوالي 2.47 الف صفقة، بينما بلغ متوسط قيم التداول في الجلسة الواحدة نحو 9.96 مليون دينار.

وشهد شهر يناير الماضي انتشط حركة تداولات في البورصة الكويتية خلال التسعة أشهر الأولى من هذا العام، بكميات بلغت 5.45 مليار سهم تقريبا، جاءت من خلال تنفيذ نحو 126.39 الف صفقة، حققت قيمة تداول بحوالي 501.55 مليون دينار.

وعلى الجانب الآخر، كان شهر يوليو صاحب أضعف حركة تداولات تشهدها البورصة الكويتية خلال التسعة أشهر الأولى من 2015 بكميات بلغت 2.23 مليار سهم تقريبا، جاءت من خلال تنفيذ حوالي 50.69 الف صفقة، حققت قيمة تداول بنحو 218.5 مليون دينار.

تداولات الربع الثالث «الأضعف» خلال العام

وكانت تداولات البورصة الكويتية الأضعف في الربع الثالث مقارنة بالربعين السابقين من 2015، حيث بلغت الكميات في الربع الثالث من العام الجاري 8.07 مليار سهم تقريباً، مقابل نحو 12.64 مليار سهم في الربع الثاني وحوالي 13.58 مليار سهم في الربع الأول.

وسجلت القيم أقل مستوى لها في الربع الثالث من 2015 أيضا، حيث بلغت بنهايته 765.72 مليون دينار تقريبا، مقارنة بحوالي 1.06 مليار دينار في الربع الثاني ونحو 1.33 مليار دينار في الربع الأول.

ولم يختلف الحال بالنسبة للصفقات، فكانت الأقل في الربع الثالث بعدد 191.8 الف صفقة، مقابل 263 الف صفقة تقريبا في الربع الثاني، وحوالي 307.67 الف صفقة في الربع الأول.

وبالنسبة لتداولات الشهر المنقضي – سبتمبر 2015، فبلغ حجم تداولاته 2.77 مليار سهم تقريبا، جاءت من خلال تنفيذ نحو 65 الف صفقة، حققت قيمة تداول بحوالي 247.15 مليون دينار.

تراجع القيمة السوقية في تسعة أشهر بحوالي 10.5%

بلغت القيمة السوقية للبورصة الكويتية بنهاية التسعة أشهر الأولى من العام الجاري 26.59 مليار دينار تقريبا (87.83 مليار دولار)، مقابل نحو 29.71 مليار دينار (98.14 مليار دولار) في نهاية العام الماضي، بخسائر تقدر بحوالي 3.12 مليار دينار شكلت انخفاضا نسبته 10.5% تقريبا.

وكانت القيمة السوقية للبورصة الكويتية قد سجلت نهاية الربع الثاني من هذا العام 28.76 مليار دينار تقريبا، ما يعني أن الربع الثالث من 2015 شهد تراجعا لتلك القيمة بحوالي 7.6%، بخسائر تقدر بنحو 2.17 مليار دينار.

وعلى عكس التسعة أشهر الأولى من 2015، والربع الثالث من العام، ارتفعت القيمة السوقية للبورصة الكويتية بنهاية شهر سبتمبر بحوالي 0.64%، رابحة 170 مليون دينار تقريبا، حيث بلغت القيمة السوقية للبورصة في نهاية شهر أغسطس الماضي 26.42 مليار دينار تقريبا.

«بيتك» يشارك في حملة تنظيف شاطئ الصليبخات

شارك بيت التمويل الكويتي «بيتك» مع فريق المبرة البيئية التطوعية في حملة تنظيف شاطئ الصليبخات، ضمن الشراكة الإستراتيجية بين الجانبين، وفي اطار جهوده لخدمة المجتمع وتحمل المسئولية الاجتماعية، ودعم الانشطة والخدمات المعنية بالبيئة والصحة العامة، بالتعاون والتنسيق مع الجمعيات واللجان والهيئات العاملة في هذا المجال، وبالتعاون بين مجموعة كبيرة من الشباب الكويتي المتطوع من الجنسين، وأشراف المبرة البيئية التطوعية ومشاركة رئيس المبرة وليد الفاضل ونائبه وليد الشطي، تم على نحو كامل تنظيف شاطئ الصليبيخات من الملوثات والمخلفات، وسط تقدير واشادة من مستخدمي الشاطئ وزواره وأهالي المنطقة، مما يعكس البعد الأكبر من تنظيم هذه الفاعلية، وهو خلق وعي وحس شعبي بأهمية وضرورة المحافظة على البيئة ومكوناتها الطبيعية. وتستهدف المبرة البيئية التطوعية من خلال جهودها المكثفة في تنظيف الشواطئ، المحافظة على سواحل البلاد نظيفة من غيرملوثات أومخلفات، ضمانا لحماية الحياة البحرية ومكوناتها، وتعزيزا للجهود الشعبية بهذا المجال، حيث تعتمد بالأساس على تعاون وتفهم الافراد المجتمع، لأهمية نظافة وحماية البيئة بشكل عام، والبيئة البحرية بشكل خاص، فالبحر متنفس ترفيهي وجمالي، وايضا أحد مصادر توفير الغذاء الذي يجب أن يكون صحيا.

"مطاحن الدقيق": تخفيض أسعار الأعلاف اعتباراً من اليوم

أعلنت شركة مطاحن الدقيق والمخابز الكويتية خفض أسعار الأعلاف (الذرة، والشعير، والشوار، والإعلاف المخلوطة)، اعتباراً من اليوم – الأول من شهر أكتوبر 2015.

وقالت "الشركة" في بيان صحافي إن أسعار البيع غير المدعومة ستصبح 4,200 دينار بدلاً من 4,450 دينار لكيس الشعير زنة 50 كيلو غرام و 3,950 دينار بدلاً من 4,400 دينار كويتي لكيس الذرة زنة 50 كيلو غرام و 3,445 دينار بدلاً من 3,570 دينار لكيس الأعلاف المخلوطة.

أما بالنسبة لأسعار البيع المدعومة بناء على فئات الدعم المقررة من الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية، فقد أفادت الشركة في بياناتها أنها ستكون بواقع 3,300 دينار لكيس الشعير و3,250 دينار بدلاً من 3,550 دينار لكيس الذرة و3,300 دينار بدلاً من 3,500 دينار لكيس الشوار و2,645 دينار بدلاً من 2,770 دينار لكيس الأعلاف المخلوطة، وذكرت أن هذا الانخفاض يعود إلى تراجع الأسعار العالمية للشعير والذرة مؤكدة حرصها على سرعة انعكاس تراجع الأسعار العالمية على أسعار بيع الأعلاف في الأسواق المحلية لتترجم إيمانها العميق بأهمية الثروة الحيوانية كأحد مقومات الأمن الغذائي للبلاد التي تستحق الدعم والمبادرات التي من شأنها أن تعزز نموها وازدهارها بالتعاون مع الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية.